الرؤساء الثلاثة يعربون عن تصميمهم لإنجاح الحكومة الحالية وكنا يشير إلى الإقصاء والتهميش الذي تعرض له الكلدوآشوريون

بهرا: سانتا ميخائيل

أعرب رؤساء الرئاسات الثلاث "الجمهورية، الوزراء، النواب" في العراق عن تصميمهم على إنجاح حكومة الوحدة الوطنية، شاكرين للسيد عبد العزيز الحكيم رئيس الائتلاف العراقي الموحد "أكبر كتلة برلمانية" إتاحة الفرصة لهم لتبادل الآراء وتداول الأمور الهامة، خلال مأدبة غداء أقامها رئيس الائتلاف العراقي الموحد في مقر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ببغداد الخميس الماضي، احتفاءا بتشكيلة الحكومة. وقال الطالباني في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء نوري المالكي، ورئيس مجلس النواب محمود المشهداني، عقب مأدبة الغداء "هذا اللقاء جسد الوحدة الوطنية، وحكومة الوحدة الوطنية الحائزة على ثقة الجميع، والعاشية في خدمة العراق بشكل جيد". وأضاف: "هي مناسبة لنؤكد وحدتنا الفاعلة في المجتمع العراقي وإظهار تأييدنا للسيد رئيس الوزراء، ولتبادل الآراء التي تهم الشعب العراقي". شاكرا الحكيم على دعوته هذه. وبخصوص قانون اجتثاث البعث وإعادة دراسته، قال الطالباني: "نحن حذرون من عودة الصداميين الى صفوف القوات المسلحة، عدا ذلك نحن مع حق عودة الجميع لوظائفهم..."، مبينا أن هذا الامر هو من أختصاص السلطة التشريعية في العراق أي مجلس النواب.

من جانبه، وصف المالكي الدعوة التي جمعت أقطاب السياسة في العراق بأنها "أعطت وجها آخر من وجوه الوحدة الوطنية في العراق، والتي نصر على تثبيتها وتكريسها". وأضاف: "لأول مرة في العراق توجد حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة، ولأول مرة في العراق تلتحم كل شرائح المجتمع في الحكومة لتكون جبهة واحدة وخندق واحد لمواجهة تحديات الامن، الاعمار والفساد". وأكد رئيس الوزراء العراقي أن موضوع وزارتي الداخلية والدفاع سيحسم خلال الفترة المحددة والتي كان قد سبق وأعلن عنها، مشددا على ما تضمن برنامجه من حل للميليشيات ووفق القرار "٩١" وتوفير الخدمات، رابطا بين توفير الخدمات واستتباب الأمن بقوله: "ما لم يتوفر الأمن بقدر كاف، تبقى الخدمات غير منجزة وغير فاعلة".

وأعرب المالكي عن اعتقاده بأن تثبيت عرى حكومة الوحدة الوطنية هو "الحل الأمثل لإنقاذ العراق ومواجهة التحديات"، مشيدا بدور السيد الحكيم وأهمية الدعوة بقوله: "نحن بحاجة لهذه اللقاءات لأنها تعطينا فرصة للتداول في عموم شؤوننا التي نهتم من خلالها لإنجاح تجربتنا السياسية".

في حين تعهد رئيس مجلس النواب محمود المشهداني أن يكون المجلس "عونا للجهاز التنفيذي، وعينا لشعبنا على أدائه"، معربا عن ثقته أنه "بالتكامل ننجح، وبالافتراق نفشل". وأضاف: "سنتكامل ونكون متكاملين مع السلطة التنفيذية والقضائية"، مشددا على عدم وجود خيار "سوى النجاح".. بقوله: "لا يوجد خيار أمامنا غير النجاح، وسننجح إن شاء الله في تطبيق برنامج الحكومة السياسي".

وحضر مأدبة الغداء رئيس الوقف السني عبد الغفار السامرائي، ورئيس الوقف الشيعي صالح الحيدري، ود. عدنان الدليمي، والشيخ خلف العليان من جبهة التوافق ثالث كتلة برلمانية"، وحميد مجيد موسى ووزير حقوق الإنسان وجدان ميخائيل من القائمة العراقية "رابع كتلة برلمانية" وعدد من أعضاء مجلس النواب، والوزراء الحاليين والسابقين في الحكومة.

وأكد عضو مجلس النواب عن الكلدوآشوريين المسيحيين "قائمة الرافدين" يونادم كنا الذي شارك في المأدبة أن "اللقاء كان مأدبة للرئاسات الثلاث"، وأضاف: "لم تكن هناك نقاشات محددة"، مجددا رفضه لما لحق بقائمته من تهميش وإقصاء من تشكيلة الحكومة الجديدة، لكنه أعرب عن سروره بتشكيلة الحكومة والانتهاء من المرحلة المؤقتة، مجددا دعمه للحكومة الجديدة. من جهته، جدد خلف العليان عدم رضاه عن تشكيلة الحكومة، لكنه وعد بالعمل لإنجاحها من أجل الحفاظ على وحدة العراق، بقوله: "تشكيلة الحكومة ليست كما هو مطلوب، كنا نأمل أن تكون افضل من ذلك بكثير، لكننا نتمنى لها النجاح"، وتابع: "سنتعاون بكل ما أوتينا من قوة لإنجاح هذه العملية، للحفاظ على وحدة العراق، وشعبه، وأمنه".

واعتبر مثال الآلوسي عضو مجلس النواب عن الأمة العراقية "مقعد واحد" تشكيل الحكومة "أمرا عظيما"، محذرا من التحديات الكبيرة التي تواجهها، وقال في تصريحات صحفية له على هامش مأدبة الغداء: "أمر عظيم تشكيل الحكومة العراقية، لكنها تواجه تحديات كبيرة، كلنا نواجه تحديات كبيرة"، داعيا الى "العمل المشترك والمصارحة الفعلية لتجاوز الأزمات والتحديات، وأضاف: "لا يمكن أن نضحي بالعراق، إذا خسرنا العراق، خسرنا جميعا".

الزوبعي: خطة حماية بغداد سيبدأ العمل بها خلال أيام

بهرا ـ متابعات

كشف نائب رئيس الوزراء الدكتور سلام الزوبعي وزير الدفاع وكالة ان خطة حماية مدينة بغداد سيبدأ العمل بها في ظرف ايام قليلة ومن ثم الانتقال الى باقي المحافظات. وقال الزوبعي في تصريح صحفي "إنه قام بتكليف قادة عسكريين اكفاء بالتنسيق مع وزارة الداخلية التي يتولى ادارتها رئيس الوزراء نوري المالكي، لرسم الخطة وتنفيذها"، موضحا ان الخطة ستنفذ في داخل بغداد ومن ثم الانتقال الى محيطها.

وبين ان الخطة ستقسم الى اولويات منها العمل على الحد من عمليات الاغتيالات والتهجير القسري ومتابعة ورصد والقبض على من يقومون بتفخيخ السيارات ووضع العبوات الناسفة فضلا عن ملاحقة من ينتحلون صفة الاجهزة الامنية ويعتدون ظلما على المواطنين الابرياء، فضلا عن منع جميع مظاهر التسلح،مؤكدا ان حمل السلاح سيكون حصرا بيد افراد الاجهزة الامنية ولايوجد اي تحيز في ذلك.

وطالب نائب رئيس الوزراء الشؤون الامنية والخدمات دول الجوار باحترام الاتفاقيات والاعراف الدولية ورسم الحدود، مؤكدا ان الحكومة لن تقبل باية جهة تحاول الاضرار بامن العراق وتحاول فك لحمته.

وتابع انه وجه وزارة الدفاع لتغيير اسماء بعض الافواج العسكرية ممن تتخذ اسماء غريبة كالصقر والعقرب والذيب وغيرها الى اسماء اخرى كالوحدة الوطنية والسلام والمحبة والالفة، مضيفا انه اتفق مع وزيرة الخارجية الاميركية كونداليزا رايس في اتصال هاتفي على ضرورة زيادة التعاون والتنسيق بين القوات العراقية والمتعددة الجنسية لانهاء مظاهر العنف في العراق والتهيؤ لوضع جدول لانسحاب هذه القوات فور اكتمال استعداد القوات الامنية العراقية لتسلم مسؤولية حفظ الامن. واشار الزوبعي الذي يبلغ من العمر ٤٧ عاما الى ان وزارة الداخلية قد ارتكبت اخطاء في المرحلة الماضية رغم الجهود الخيرة التي بذلها منتسبو الوزارة، مؤكدا ان هذه الاخطاء لن تتكرر مرة اخرى لاسيما ان الجميع يرغب ببدء مرحلة جديدة تقرب المواطن من الاجهزة الامنية وتزيد الثقة والتعاون بين الجهتين.

وعن موضوع حل الميليشيات اكد نائب رئيس الوزراء انه ستتم معالجة مسالة الميليشيات وليس حلها، موضحا انه سيتم وضع خطة بخصوص ذلك وسيتم الامر تحت سقف قبة البرلمان.

واضاف الزوبعي ان الحكومة الجديدة وضعت في اولوياتها تامين الحدود مع دول الجوار ومنع دخول اي متسللين يحاولون العبث واثارة الفتنة بين العراقيين. وفي موضوع الخدمات تطرق نائب رئيس الوزراء الى ان برنامج الحكومة يركز بشكل خاص على توفير الخدمات لاسيما الكهرباء والمشتقات النفطية اذ ان مكتب نائب رئيس الوزراء شكل لجنة من الخبراء والمستشارين ذوي الخبرة لمتابعة الموقف ووضع الحلول في حال وجود عراقيل تحول دون توفير تلك الخدمات الى المواطن الذي عانى من الاضطهاد والحرمان على مدى سنين عديدة.

إيران ترفض إجراء محادثات مع أميركا بشأن العراق في الوقت الراهن

بهرا ـ متابعات

قال وزير الخارجية الايراني منوشهر متقي يوم الجمعة ان ايران استبعدت في الوقت الراهن اجراء محادثات مقترحة مع الولايات المتحدة بشان مستقبل العراق نظرا لموقف واشنطن "السلبي".

وقال متقي في بغداد التي وصل اليها في زيارة رسمية خلال مؤتمر صحفي مع نظيره العراقي هوشيار زيباري: "كنا قد قررنا اجراء محادثات مباشرة بخصوص قضية العراق مع الأميركيين". وقال "للأسف الجانب الأميركي حاول استخدام هذا القرار كدعاية واثار بعض القضايا الأخرى، وحاول خلق مناخ سلبي ولهذا تم تعليق القرار الذي اتخذ في الوقت الراهن".

كما حذر متقي الولايات المتحدة عقب لقائه مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي من انها ستواجه ردا اذا شنت اي هجوم على الجمهورية الإسلامية.

وقال في مؤتمر صحفي آخر مع رئيس مجلس النواب محمود المشهداني "اذا هاجم الأميريكيون ايران في اي مكان فسترد ايران بهجوم في نفس المكان".

كما ذكر متقي الذي لفتت زيارته لبغداد الانتباه الى دور طهران في العراق الذي تحتله الولايات المتحدة ان طهران ستضيف اجتماعا اقليميا بخصوص العراق لكنه لم يحدد موعدا لذلك.

وجاء الاجتماع بين متقي والمالكي بعد اقل من اسبوع من انتهاء الأخير من تشكيل حكومة وحدة وطنية وتعهده بوقف العنف الذي لا تبدو اي مؤشرات على تراجعه.

ولا ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات دبلوماسية مع ايران. وكان الرئيس الاميركي جورج بوش قد فوض سفيره لدى العراق زلماي خليلزاد في اجراء محادثات مع ايران بشأن ما تصفه واشنطن بتدخل طهران في الشؤون العراقية لكن تلك المحادثات لم تعقد حتى الآن وسط تقارير عن انقسام في الرأي بشأنها داخل الإدارة الأميركية.

وفي نيسان قالت واشنطن ان المحادثات مع ايران معلقة لحين الانتهاء من تشكيل الحكومة العراقية كما قال الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد الشهر الماضي انه "لا حاجة" لاجراء مثل هذه المحادثات في الوقت الراهن.

وهذه ثاني زيارة من نوعها لمسؤول ايراني كبير منذ اطاحت قوات تقودها الولايات المتحدة بالرئيس العراقي السابق صدام حسين عام ٢٠٠٣ واشرافها على انتخابات جاءت بقيادة شيعية عراقية مقربة من الجمهورية الاسلامية.

وقال متقي إن ايران ستدعو جيران العراق ومصر لحضور اجتماع بشأن العراق "في أقرب فرصة".

وأضاف "ستؤكد الدول الاقليمية خلال الاجتماع على تواصل العزم المشترك على المساعدة في استعادة السلام والامن في العراق".

وسط الأمواج التي تضرب الرياضة في العراق.. وللمرة الأولى منذ ثلاث سنوات: ملعب الشعب يشهد حضورا جماهيريا كبيرا لمباراتي الزوراء والجوية ضمن نصف نهائي دوري النخبة الكروي الأسبوع الماضي

تراجع عدد الوزيرات يثير شكاوي غاضبة في العراق

بهرا ـ متابعات

انتقد المرصد الوطني لحقوق المرأة العراقية تراجع نسبة مشاركة المرأة في الوزارات وعدم ترشيح الائتلاف الموحد لأي امرأة لشغل منصب وزاري في الحكومة.

وقال المرصد في مذكرة وجهها الى الامم المتحدة وسفارات عدد من الدول في بغداد انه تلقى شكاوي غاضبة من ناشطات عراقيات ومدافعين عن حقوق المرأة في العراق تشير الى تراجع في ما وصفه المرصد بدور المرأة في الحياة السياسية بعد ان تناقص عدد الوزيرات من ست الى اربع وزيرات. ولفتت المذكرة الانتباه الى ان كتلة الائتلاف الموحد وهي اكبر كتلة في الحكومة الجديدة رفض ترشيح امرأة لمنصب وزاري حيث ان الوزيرات الاربع اللاتي جرى تعيينهن جئن من كتل سياسية اخرى اثنتان من التحالف الكردستاني وواحدة من جبهة التوافق وواحدة من القائمة العراقية. واشارت المذكرة الى ان الناشطات العراقيات طالبن بمنصب نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس البرلمان لكنهن بدلا من تحسين مكانتهن في الحياة السياسية خسرن اكثر من الثلث من نسبة التمثيل. واشار المرصد الى ان وضع المرأة العراقية يزداد حراجة وخطورة مع مصادرة جزء من دورها السياسي وازدياد تعرضها الى المخاطر بسبب اتساع العنف في البلاد. واستنكر المرصد منع النساء من دخول بعض الاسواق والتجوال فيها في بعض مدن العراق. وقال المرصد في بيان وزعه اليوم انها المرة الاولى في تاريخ العراق تمنع فيه النساء من دخول بعض الاسواق للتسوق كما كانت تفعل على مدى عقود طويلة. وأشار البيان الى جهات لم يسمها منعت دخول النساء الى احد الاسواق في مدينة كربلاء وهو الامر الذي اثار حفيظة ابناء المدينة كما اثار استياء التجار والباعة الذين تضرروا من هذا الاجراء.

وكانت منظمات محلية ودولية قد تحدثت في الايام القليلة الماضية عن عمليات قهر منظمة للمرأة العراقية تتعلق بحركتها وملابسها ويدورها السياسي ايضا. واعربت ناشطات عراقيات عن الاستياء لهذا الموقف وناشدن رئيس الحكومة التدخل لتصحيحه.

بوش وبلير يعترفان بصعوبة مهمة العراق

بهرا ـ وكالات

اعترف الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس الحكومة البريطانية توني بلير، الخميس الماضي بصعوبة المهمة العسكرية التي يقودها جيشاهما في العراق، على خلاف ما كانا يأملان. وفيما تفادى بوش أسئلة المراسلين في مؤتمر صحفي مشترك في البيت الأبيض حول امكانية سحب القوات من العراق، قال بلير إنه "محتمل" أن تستبدل هذه القوات، بقوات الأمن العراقية في نهاية عام ٢٠٠٧.

وأشاد الزعيمان الحليفان في الحرب على العراق، بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، معتبرين المسألة نقطة تحول.

وكان رئيس الوزراء العراقي الجديد نوري المالكي، أعلن الأربعاء الماضي، أن الجيش والشرطة العراقيين سيتمكنان من تولي الملف الأمني في جميع محافظات البلاد الثمان عشرة في نهاية العام ٢٠٠٧.

تقييم المالكي جاء خلال اجتماع عقده مع رئيس وزراء الدنمارك أندريس فو راسموسن الذي زار العراق في بداية الأسبوع الماضي.

وكان بلير زار بغداد في نهاية الأسبوع الماضي، فيما يتوقع أن يكون قد أطلع بوش على نتائج محادثاته مع المسؤولين العراقيين.

وقال رئيس الحكومة البريطانية الخميس في البيت الأبيض إن مسألة تسليم الملف الأمني للعراقيين في نهاية العام ٢٠٠٧ "مسألة محتملة"، إلا أنه وبوش أجمعا على أن المسألة متروكة "للقادة الميدانيين" لتقييم ما إذا كانت القوات العراقية جاهزة لهذه المهمة الأمنية.

وصرّح بوش أن قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة في العراق ستبقى بمستوى يسمح لها بتحقيق النصر.

ويوجد الآن قرابة ١٣٢ ألف جندي أميركي، بالإضافة إلى ثمانية آلاف جندي بريطاني في العراق.

وتعكس هذه التصريحات، ما ورد على لسان وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد الذي رفض في مقابلة مع شبكة CNN الخميس، تحديد جدول زمني للانسحاب من العراق، قائلا إنه على ثقة من أن الشعب الأميركي سيقوم "بالأمر الصائب" خلال الانتخابات التشريعية الأميركية المقبلة.

إلا أن رامسفيلد اعترف، خلال مقابلة مع لاري كينغ الخميس، بأنه مندهش بقوة التمرد في العراق، وأن أي سلاح دمار شامل لم يتم العثور عليه هناك.

وقال رامسفيلد في شأن التمرد "إنه أكثر مما كان متوقعا" وأنحى باللوم على المعلومات الاستخبارات.

غير أنه استطرد قائلاً لكن جميع المعلومات الاستخبارات غير كاملة."

من جهتهما قال بوش وبلير إن حالة التمرد في العراق تعزز لديهما التصميم على القضاء على الإرهابيين والبقاء في العراق، إلى أن تستطيع البلاد السيادة والدفاع عن نفسها.

وبشأن زيارته لبغداد مؤخراً، قال بلير "غادرت وأنا أفكر أن التحدي مازال كبيراً، إلا أنني غادرت أيضا وأنا متأكد أكثر من قبل أننا يجب أن نواجه ذلك."

وأضاف رئيس الحكومة البريطانية "أنه من السهل التراجع عن بعض الأخطاء التي قمنا بها، إلا أن السبب الرئيس لكون العراق صعبا، هو التصميم لدى خصومنا بمحاولة إلحاق الهزيمة بنا."

إلى ذلك، فقد تشاطر بوش بلير بعض الندم بشأن كيفية إدارة الحرب في العراق.

وقال بوش إنه يأسف بشأن الإساءة التي قامت بها قواته في فضيحة سجن أبو غريب، إلا أنه أوضح أن المتورطين في هذه الجرائم يحاكمون أمام القضاء، وهو ما لم يكن سيحدث تحت حكم صدام حسين.

وسلّم بوش بأنه ليست جميع الأمور سارت كما كان مخططا لها، خاصة بعد "التحرير" إلا أنه استدرك بقوله "تعلمنا من أخطائنا، وعدلنا أساليبنا ونحن نبني على ما حققناه."

أما اليوم الثاني من زيارة بلير، فخصصه لخطاب مطول منتظر حول السياسة الخارجية، تعلق بالحاجة إلى إصلاح عمل المؤسسات المتعددة الجنسيات، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، اللذان تشكلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وقال الناطق الرسمي باسم رئيس الحكومة البريطانية، إن محادثات البيت الأبيض تطرقت أيضاً إلى أزمة البرنامج النووي الإيراني، ومسار مفاوضات السلام في الشرق الأوسط.

بهرا الضياء

أسبوعية سياسية عامة

تصدرها الحركة الديمقراطية الآشورية

صاحب الامتياز

يونادم يوسف كنا

رئيس التحرير

وليم وردا

مدير التحرير
جورج إسحاق

سكرتير التحرير
شليمون داود

الإخراج الفني: جورج خوشابا